الفصل الثامن

البنوك فى مصر

---

١ — مقدمة :

لم تكن فى مصر بنوك بالمعنى الصحيح حتى أوائل النصف الثانى من القرن الماضى ، فكانت أعمال البنوك متروكة للصيارفة ، الذين وجدوا فى هذا النوع من الأعمال أرباحا طيبة ، لتعدد أنواع النقود المتداولة حينذاك . وكان المرابون ينتشرون فى القرى لإقراض المال لمن هم فى حاجة إليه . أما المدن الكبيرة وعلى الأخص الموانى ، فقد امتازت بأن أقام فيها بعض رجال المال بيوتا ، عملت على تمويل التجارة الخارجية ، وكان جل رؤوس أموال تلك المؤسسات قد أتى من الخارج ليستثمر فى مصر .

ولما كان النظام النقدى المصرى فى القرن التاسع عشر يسير على قاعدة الذهب ، مما اعتبر معه الذهب مقياساً للقيمة وواسطة للتبادل ، ولما كان المحصول الرئيسى فى مصر هو القطن ، فقد كان تمويله يتطلب قدراً كبيراً من الجنيهات الذهبية كل عام ، تتناقلها الأيدى من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر . ولما كان الذهب يستورد من الخارج ليوضع بين أيدى التجار ، فيقدمه هؤلاء كثمن لأصحاب الأقطان ، الذين يقدمون بعضه إلى الحكومة على شكل

ضرائب ، وبعضه الآخر ثمنا لما يحصلون عليه من سلع وخدمات ، وأخيراً تنتهى دورة الذهب إلى البنوك التى تصدره إلى الخارج .

وفى عام ١٨٥٦ أنشى أول بنك فى مصر وسمى « بنك مصر Bank of Egypt » وكان مركزه الرئيسى فى لندن وفرعه الهام فى الإسكندرية مع فرع آخر فى القاهرة ، وتراوح رأس ماله بين نصف مليون ومليون جنيه استرلينى وإن كان رأس ماله المدفوع قد بلغ ربع مليون جنيه استرلينى غطى بالكامل فى لندن . وقد أنشىء ذلك البنك لترويج التجارة بين مصر وانجلترا ولكنه تعامل مع الحكومة معاملات واسعة النطاق ، لأنه كان يشترى أذونات الخزانة التى أصدرتها الحكومة بكمية وافرة فى ذلك الحين ، إيفاء لتعهداتها والتزاماتها

وقد انشئت بعد ذلك بنوك أخرى لشراء أذونات الخزانة ولكن بعضها انتهى وزالت معالمه وبعضها الآخر ظل قائما حتى الآن أو مندمجا فى بنوك أخرى . فمثلا أنشىء « البنك الإنجليزى المصرى » عام ١٨٦٤ متخذاً له مركزاً رئيسيا فى مدينة لندن ، ولكنه ضم بين جوانحه بعض الفرنسيين فى مجلس الإدارة وفى الجمعيه العمومية ، وكان رأس ماله الإسمى مليونين من الجنيهات الإسترلينية ، ورأس ماله المدفوع نصف مليون من الجنيهات . وقد اتخذ لنفسه إسما جديدا ، ثم عاد إلى اسمه الأول ، إلى أن اندمج مع بنوك أخرى فى سنة ١٩٢٥ ليكون « بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج » . كما أنشىء فى تركيا «البنك الإمبراطورى العثمانى» عام ١٨٦٣ بإدارة من الإنجليز والفرنسيين وافتتح فرعا فى كل من باريس ولندن ، ولما كانت العلاقات السياسية بين مصر وتركيا فى ذلك الوقت ، علاقات طيبة ، فقد اتسعت أعمال ذلك البنك وأصبح له نشاط كبير وعلى الأخص فى

بدء حياته حينما توثقت صلته بالحكومة ، وبعد ذلك اتسعت عملياته المصرفية وكثر عملاؤه وامتد نشاطه إلى الميدان الزراعى ، ثم تغير اسمه عام ١٩٢٥ فأطلق عليه « البنك العثمانى » .

وفى عام ١٨٦٣ أيضاً تأسس بنك آخر فى فرنسا هو « بنك كريدى ليونيه » وافتتح فرعا له بالإسكندرية سنة ١٨٧٤ ، وفرعين آخرين بعد ذلك فى القاهرة وبورسعيد فى العامين التاليين . وقد ازداد نشاط ذلك البنك فى العمليات المصرفية وفى تمويل محصول القطن ، واغتنم فرصة اقتراض الحكومة المصرية ، فشجع عملاءه على استثمار أموالهم فى قروضها وفى سنداتها حتى ثبتت أقدام ذلك البنك فى مصر .

كما أنشىء أيضا البنك العقارى المصرى عام ١٨٨٠ برأس مال فرنسى وفى عام ١٨٩٨ أنشأ البنك الأهلى المصرى جماعة من الماليين الإنجليز برئاسة السير ارنست كاسل وانضم إليهم بعض المصريين .

وهكذا أخذت تفد إلى مصر رؤوس الأموال الأجنبية لتستفيد من ارتفاع سعر الفائدة فيها ولتتجنب انخفاض سعر الفائدة فى أوربا فى ذلك الحين . والحق أن مصر كانت فى حاجة إلى تلك الأموال لكى يزيد النشاط الإقتصادى ولكن غالبية تلك البنوك كانت قد أنشئت فى بلاد أجنبية ، وكانت تدير دفة تلك المصارف من بلادها .

٢ — البنوك فى بداية القرن العشرين :

زاد تدفق رؤوس الأموال الاجنبية إلى مصر ، فأنشئت شركات متعددة وعاد بنك الكنتوار الأهلى الباريسى إلى مزاولة أعماله فى مصر بعد أن كان

قد أغلق الفرع الذى افتتحه فى الإسكندرية عام ١٨٦٩ ثم انشئت بنوك أخرى كثيرة مثل بنك الأراضى المصرى وشركة الرهن العقارى وبنك الرهونات وازدادت الأموال التى أتت من انجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان وبلجيكا وألمانيا ، فقدمت البنوك قروضها للمضاربين والسماسرة والتجار ، حتى إذا أفلست بعض شركات السكك الحديدية فى الولايات المتحدة عام ١٩٠٧ ، انتشر الذعر إلى أوربا فامتنعت بنوكها عن تقديم الأموال إلى فروعها فى مصر فواجه بنك الخصم والتوفير الإيطالى صعوبات كثيرة ، فأودع دفاتره فى ذلك العام ، وشلت حركة الإئتمان ، ووقعت أزمة عانت مساوئها بنوك وشركات كثيرة .

ولما كان للائتمان الزراعى أهميته الخاصة فى مصر ، فقد خصصت الدولة فى سنة ١٨٩٦ مبالغ لإقراض صغار المزارعين ، فلما أنشىء البنك الأهلى قام بهذه المهمة ورأى ضرورة إنشاء مؤسسة خاصة بالسلفيات الزراعية فتأسس «البنك الزراعى المصرى» عام ١٩٠٢ تحت رعاية الحكومة المصرية والبنك الأهلى ، برأس مال قدره ١٢٥٠٫٠٠٠ جنيه إسترلينى ، ساهم البنك الأهلى من ذلك بمبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه إسترلينى ، وكان القصد من إنشاء هذا البنك تقديم المساعدات لمن يملكون خمسة أفدنة أو أقل من المزارعين . ولما صاحب التوفيق البنك الزراعي ، زيد رأس ماله إلى ٣٧٤٠٫٠٠٠ جنيه إسترلينى ، ولما حل عام ١٩١١ — ١٩١٢ حلت معه فترة من فترات الكساد وأرادت الحكومة أن تحمى صغار الملاك ، فأصدرت قانون الخمسة أفدنة الذى قضى بعدم جواز الحجز على الملكيات التى لا تجاوز خمسة أفدنة دون أن يكون للقانون أثر رجعى ، أى بالنسبة للديون التى تعقد بعد صدور هذا القانون .

عندئذ لم يستطع صغار الملاك أن يقدموا الضمانات اللازمة للحصول على مايريدون من القروض التى كان يقدمها لهم البنك الزراعى ، مما تضاءلت معه عملياته ومما انتهى إلى تصفية أمواله فى يناير سنة ١٩٣٦

٣ — البنوك بعد الحرب العالمية الأولى

لم تكد الحرب الأولى تضع أوزارها حتى قام فريق من المصريين بالحركة الوطنية الإستقلالية عام ١٩١٩ ، كما قام فريق آخر يتجه نحو إنشاء الشركات المصرية لكى يتحرر الإقتصاد المصري من تبعيته للاقتصاد الأوربي ، ولكى يعتمد المصريون على رؤوس أموالهم ، فأنشأ بعض رجالات مصر أول بنك مصرى صميم فى إدارته وفى رأس ماله عام ١٩٢٠ هو « بنك مصر » الذى وضع أساسا مكينا للاقتصاد الصناعى القومى فى مصر ، والذى مهد لبناء الصناعات الحديثة التى أفاد منها الاقتصاد الأهلى أعظم فائدة . والذى حقق للمصريين آمالا طالما تمناها الكثيرون .

رخص بتأسيس بنك مصر فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠ من الجنيهات المصرية ، وقد زيد رأس المال إلى مليون من الجنيهات وأهم أغراضه القيام بجميع أعمال البنوك من خصم وتسليف على بضائع وسندات وأوراق مالية وقبول الأمانات والودائع وفتح الحسابات وبيع وشراء السندات والأوراق المالية وغير ذلك مما يدخل عادة فى أعمال البنوك بلاقيد ولاتحديد . وقد أراد مؤسسو البنك أن يضفوا عليه لونا مصريا خالصا فنصت المادة السابعة من قانونه الأساسي علي أن « يكون المساهمون مصريي التبعية » كما نصت المادة السادسة علي أن تكون الأسهم إسمية وتستخرج من دفاتر قسائم تحفظ بمركز

البنك ، كما يجب أن يكون جميع أعضاء مجلس إدارته من المصريين .

وقد أدى البنك خدمات جليلة لمصر بمباشرته للأعمال المصرفية العادية ، وتشجيعه المشروعات الإقتصادية التى عادت بالنفع الكبير على البلاد وعلى المساهمين . وقد زادت ودائع البنك من ٢٠٠٠٠٠ من الجنيهات المصرية فى بداية أعماله حتى وصلت ٥٤ مليونا من الجنيهات فى نهاية سنة ١٩٤٧

ولعل أهم الأدوار التى قام بها بنك مصر فى تاريخنا الحديث أنه شجع الصناعة عن طريق الشركات الصناعية التى ساهم فى إنشائها بفضل المجهودات الطيبة التى قام بها مؤسسة المغفور له طلعت حرب باشا . فكأن هذه المنشأة المصرفية الوطنية ، لم تعتبر نفسها منشأة تجارية فحسب تستثمر أموالها فى أوراق تجارية أو عمليات مصرفية قصيرة الأجل ، بل إنها جعلت فى مقدمة أهدافها — زيادة على ذلك — أن تقود الحملة فى سبيل تصنيع مصر وتنويع أسس اقتصادها ، بفتح أبواب جديدة للانتاج الصناعى إلى جوار الإنتاج الزراعى ، فأنشأت الصناعات الحديثة التى تعتمد إلى حد كبير على الحاصلات الزراعية ، والتى تتوفر عوامل نجاحها على وجود المادة الخام والقوة العاملة والسوق المحلية .

ومع أن بنك مصر قد استثمر جزءاً كبيراً نسبياً من أمواله فى عمليات صناعية ، يقتضى تمويلها إلى نقد سائل وقتاً طويلا نسبياً ، إلا أنه سار في أعماله بنجاح . حتى إذا أعلنت الحرب العالمية الأولى ، سارع كثير من المودعين إلى البنك للحصول على أموالهم ، وطالب بأمواله حتى « صندوق توفير البريد » ، فواجه البنك بعض المصاعب ، وتدخلت الحكومة فأصدرت قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخلها لدعم بنك مصر . وقد أدى ذلك

التدخل إلى إنشاء ألف حصة تاسيس لا تحدد لها قيمة ، وتسلم إلى الحكومة على أن تكون ملكا خاصاً لها فى مقابل تدخلها المالى لتعضيد البنك . ولكن حالة البنك المالية تحسنت فيما بعد فاشترى حصص التأسيس من الحكومة ورد لها فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ المبلغ الذى سبق أن دفعته وقدره ٢٢٥٧٤٤٣ جنيها وهكذا استردت هذه المؤسسة القومية مكانتها وسارت بفروعها البالغ عددها ٥١ فرعاً في جميع البلاد المصرية نحو التقدم ، ولا تزال حتى اليوم تؤدى خدمات كبيرة فى تمويل الصناعة وفى تقليل إعتماد مصر على الزراعة وحدها .

وفى عام ١٩٢٠ أيضا أنشىء مصرفان آخران هما البنك التجارى المصرى الذي حل محل بنك التسليف الفرنسى المصرى عند تصفيته وكذلك البنك التجارى . وفى سنة ١٩٢٢ تحول بنك ديروما إلى شركة مساهمة باسم بنك ديروما للقطر المصرى وللشرق ، ثم أطلق عليه منذ عام ١٩٢٤ اسم البنك الإيطالى المصرى ، كما افتتح فى نفس هذا العام البنك التجارى الإيطالى ، فلما دخلت إيطاليا الحرب العالمية الثانية ، وضع البنكان الأخيران تحت الحراسة فى يونيه سنة ١٩٤٠ وعادوا أعمالها سنة ١٩٤٨ . وفى سنة ١٩٢٩ أعيد تأسيس البنك البلجيكى طبقاللقانون المصرى وأصبح يعرف منذ ذلك الوقت باسم البنك البلجيكى والدولى بمصر .

ولما كانت البنوك المتقدم ذكرها قد ركزت نشاطها فى المدن المصرية الكبيرة فقط ، فقد ظلت الحاجة ماسة إلى إنشاء بنك تمتد فروعه إلى الريف المصرى ، لكى يقدم ماتحتاجه صغار المزارعين من قروض . لهذا أنشىء بنك التسليف الزراعى المصرى فى عام ١٩٣١ تحت رعاية الحكومة المصرية التى اكتتبت فى نصف رأس المال أى فى ٥٠٠٠٠٠ جنيه وترك النصف الآخر

فاكتتبت فيه البنوك وبعض المؤسسات التجارية وقد جعلت الأسهم اسمية أو حالية أما الأسهم التى اكتتبت فيها الحكومة ، فهى اسمية ومكتوب عليها : « غير قابل للتداول » كما أن للحكومة ممثلين فيه بنسبة حصتها فى رأس المال . وقد ضمنت الحكومة للأسهم المكونة لرأس المال الأصلى ربحا قدره ٥٪ من قيمتها الإسمية ، كما تعهدت بتقديم قروض للبنك لايزيد مجموعها عن ٦ مليون جنيه تؤخذ من احتياطى الدولة . أما أغراض البنك فتتلخص فى منح سلفيات قصيرة الأجل للجمعيات التعاونية ولصغار ملاك الأراضي الزراعية لتمكينهم من الإنفاق على زراعتهم وجمع محاصيل أراضيهم . كما أن البنك يقدم قروضا لاتزيد مدتها عن عشر سنوات ، لمساعدة الزراع على شراء الآلات الزراعية والماشية وعلى العمليات الخاصة بإصلاح أراضيهم ، وأخيراً فإن البنك يحول المنشآت التى تعمل لمصلحة الزراعة ويجرى تحصيل المبالغ المطلوبة له بطريق الحجز الإدارى، كما أن قانون الخمسة أفدنه لايجوز التمسك به قبل البنك.

وقد ازداد نشاط بنك التسليف أثناء الحرب، إذ كان يقوم بالشطر الأكبر من عمليات التموين الخاصة بشراء وتسلم ونقل الغلال والدقيق والأسمدة والخيش ، محلية كانت أو مستوردة ، وخزنها وتوزيعها ، منفذاً فى ذلك تعليمات الوزارات المختلفة .

وقد قررت الحكومة تحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك للتعاون وللتسليف الزراعى ، لكى يستطيع أن يمول الجمعيات التعاونية لأنها جمعيات صغيرة تحتاج إلى المعاونة . لهذا صدر فى ٢٣ أغسطس القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ . فصرح للحكومة بأن تساهم فى هذا البنك الذى سيقوم بالعمليات المصرفية للجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ، وبالتسليف لنفقات الزراعة

والحصاد ولشراء الآلات الزراعية والماشية ولإصلاح الأراضى، وكذلك بالتسليف على المحصولات وبيع الأسمدة والبزور ومهمات الزراعة . وجعل اشتراك الحكومة المساهمة بما لا يزيد عن قيمة رأس مال البنك على ألا تتجاوز قيمة ما تكتتب به مليون جنيه . كما رخص للحكومة أيضاً أن تضمن للأسهم ربحا قدره ٥ ٪ من قيمتها الاسمية، وأن تقدم قروضاً للبنك لا يجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ، ويكون لهذه القروض فوائد يعين سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك .

وقد هدف المشرع المصرى إلى تحقيق نوع آخر من الخدمات لذوى الملكية الزراعية من صغار الملاك ، الذين يدفعون ضريبة عقارية لا يتجاوز حدها الأعلى ٥٠ جنيه ، ولا يتجاوز الحد الأقصى للسلفة ١٢٠٠ جنيه ، لهذا اتفقت الحكومة مع البنك الزراعى المصرى فى يوليو سنة ١٩٣٢ على أن ينشىء به قسما خاصا يسمى قسم التسليف العقارى تقدم له الحكومة كل الأموال اللازمة له ، وتتحمل نتائج استثمارها ، بتلك الأموال فى القروض العقارية ، وتحصل هى على الأرباح . وتركت إدارة ذلك القسم لبنك التسليف الزراعى ، ثم صدر مرسوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ فجعل من القسم المذكور شخصاً معنويا أطلق عليه البنك الزراعى المصرى ، ولكن ظل مجلس إدارة بنك التسليف مشرفا على إدارة البنك العقارى .

فلما ارتفعت قيمة الأراضى فى الوقت الحالى ، رؤى رفع حد التسليف على الفدان ورفع الحد الأقصى للسلفة ، لكى يتمكن البنك من تحقيق الأغراض التى أنشىء لها . لذلك صدر مرسوم فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، جعل الحد الأعلى للسلفة على الفدان الواحد ٧٠ جنيها بدلا من خمسين ، على ألا تزيد قيمة السلفة من مجموعها عن ١٥ ألف جنيه .

ولما لاحظت الحكومة أن البنوك التى أنشئت فى مصر ، قد اشتغلت فى عمليات تجارية أو زراعية ـ فيما عدا بنك مصر الذى أعطى الصناعة أهمية كبيرة ـ قامت باتخاذ الاجراءات الخاصة بانشاء بنك صناعى ، اشتركت بنسبة ٥١ ٪ من رأس ماله واكتتب المؤسسون فى ٣٠ ٪ وسيكتتب الأفراد من المصريين فى الجزء الباقى . وقد صدر لهذا القرض القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ فرخص للحكومة بأن تنشىء البنك الصناعي لكي يشترك فى إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية ، وفى تقديم السلف الصناعية بضمان عينى أو شخصى ، وفى معاونة خريجى المدارس الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية ، وفى استثمار الفائض من الأموال فى شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية .

وقد تحرر رأس مال هذا البنك بمبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات ورخص للحكومة أن تضمن لحملة الأسهم ربحا قدره ٣ر٥ ٪ من القيمة الإسمية للسندات التى يصدرها البنك عند استحقاقها ، على ألا يتجاوز مايصدره منها خمسة أمثال رأس المال ، وأن تضمن كذلك دفع فوائد هذه السندات فى مواعيدها على ألا تتجاوز ٣ر٥ ٪ . كما رخص للحكومة أن تقدم قروضا للبنك لايجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات .

وهكذا أصبحت الحكومة ضامنة للأرباح والفوائد ، ولهذا فستمثل فى مجلس إدارة البنك بنسبة لاتقل عن حصتها فى رأس المال ، على أن يعين رئيس مجلس الإدارة وعضوه المنتدب بقرار من مجلس الوزراء . إنما يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يطلب إعادة النظر فى أى قرار يصدره مجلس الإدارة ويرى فيه إضرارا بمصالح البنك ، وفى هذه الحالة لاينفذ القرار إلا إذا وافق عليه مجلس الإدارة ثانية بأغلبية خاصة . أما السلف التى تقدم للأفراد

فقد تقرر ألا تزيد عن ١٠٫٠٠٠ جنيه وما زاد على ذلك يترك أمر البت فيه لمجلس الإدارة .

٤ — البنك المركزى فى مصر :

يطالب الآن كثيرون من رجال الاقتصاد الحكومة المصرية بأن تسارع إلى إنشاء بنك مركزى ، يشرف على أحوال الائتمان ، ويصبح بنك البنوك ، والبنك الذى تودع فيه الدولة أموالها ، والبنك الذى يرسم ويوجه الاقتصادى القومى بما يضع للبنوك ولسوق النقد من سياسات . وقد طالب بهذا أيضا رجال البرلمان والمؤلفون والكتاب . والحقيقة أن إيجاد بنك مركزى لمصر ليس مسألة صعبة ، ولكن الصعوبة تنشأ حينما تفكر الحكومة إما فى إنشاء بنك جديد، أو في تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى . ولو أن الحكومة اختارت أحد الأمرين لبقى أمامها مشكلة أخرى تختص بتأميم البنك المركزى أى جعله ملكا للدولة ، ولما كانت الأفكار قد اتجهت في بعض الأحايين ، نحو تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى وجب علينا أن ندرس أحوال البنك الأهلي الذى ذكرنا فيما سبق أنه أنشىء بأمر عال فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ ومنح امتياز إصدار أوراق البنكنوت لمدة خمسين عاما بشرط أن يغطى البنكنوت المصدر بالذهب إلى النصف ، ويضمن النصف الآخر بأوراق مالية حتى جاء قرار وزارة المالية فى أكتوبر سنة ١٩١٦ فأجاز للبنك أن يتسامح مؤقتاً فى اتباع نظام التغطية وأن يستخدم أدونات الخزانة البريطانية بدلا من الذهب لتغطية البنكنوت المصدر ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

وقد عينت الأغراض التى أنشىء البنك من أجلها فى نظام البنك الأصلى وتتلخص فى إصدار أوراق تدفع لحاملها ولدى تقديمها ، وتقديم سلفيات

للزراع وعمل قروض وسلفيات للحكومة المصرية والبلديات المنشأة العامة بمصر وإصدار القروض ، والإتجار بالعملات الأجنبية وبالمعادن الثمينة ، وخصم الكمبيالات التى تدفع بمصر وتحمل توقيعين اثنين ولا يجوز ميعاد استحقاقها ستة شهور ، وعلى العموم مباشرة جميع الأعمال المصرفية لحساب الأفراد والشركات أو المؤسسات العامة . والاشتراك فى جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر عدا الأعمال العقارية أو الخاصة بأموال ثابته أو المتصلة بمشروعات أجنبية .

وقد قضى النظام الأساسى للبنك أن يتولى إدارته مجلس مؤلف من اثنى عشر عضوا على الأقل أو عشرين عضواً على الأكثر بما فى ذلك محافظ البنك ، ثم زيد بعد ذلك الحد الاقصى لعدد أعضاء المجلس إلى ٢٢ ، وجعل مقره فى القاهرة على أن يقيم ثلاثة أعضاء فى لندن ويؤلفون لجنة خاصة هناك . ولكن حينما أدخلت على نظام البنك بعض التعديلات عند تجديد إمتيازه فى سنة ١٩٤٠ ، ألغيت لجنة لندن ، ولكن أجيز أن يكون إثنان من أعضاء مجلس الإدارة مقيمين فى الخارج .

وقد كان رأس مال البنك حين إنشائه مليوناً واحدا من الجنيهات الإسترلينية ولكن زيد رأس المال بعد ذلك فوصل إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات الاسترلينية .

وفى ٢ أغسطس عام ١٩١٤ صدر أمر عال بوقف دفع قيمة أوراق البنكنوت بالذهب وباعتمادها نقدا قانونيا ، وقد كان هذا الأمر عملا مؤقتا ولكنه ظل ساريا حتى اليوم ، وفى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ ورد إلى مجلس إدارة البنك إخطار من بنك إنجلترا بعدم رصد كميات من الذهب فى

المستقبل دون موافقة الخزانة البريطانية فكتب محافظ البنك إلى وزير المالية باستحالة الحصول على الذهب فى لندن فوافق المستشار المالى على أن يكون الإصدار مضمونا بأذونات الخزينة البريطانية بدلا من الذهب ، ونشر إعلان عن ذلك فى الوقائع المصرية بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ ، ثم مر العالم بحربين عالميتين تراكمت بعدهما أرصدة إسترلينية كبيرة لمصر ، مما أدى بالحكومة وبالاقتصاديين إلى الحد من أحوال طريقة الإصدار التى كانت تسمح بزيادة تلك الأرصدة ، كما شرحنا ذلك آنفا . عندئذ وجد البرلمان والحكومة الفرصة السانحة لبحث أحوال البنك الأهلى من جديد ، فصدر قانون ١ أغسطس سنة ١٩٤٠ رقم ٦٦ بمد أجل الامتياز الخاص باصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلى المصرى لمدة أربعين سنة . ولكن هذا القانون أعطى البنك حقا جديدا بلا مقابل ، ولم يقدمه خطوة نحو فكرة التحويل إلى البنك المركزى ، ثم جاءت المفاوضات الخاصة بالأرصدة الاسترلينية بين مصر وإنجلترا . وقررت الحكومة البريطانية تجميد الجانب الأكبر من تلك الأرصدة ، مما أصبحت معه الأذونات المقومة بالاسترلينى والتى تغطى أوراق البنكنوت ، غير صالحة لأنها لم تصبح قابلة للتحويل وهنا تقدمت الحكومة إلى البرلمان فى مايو سنة ١٩٤٨ وطلبت الترخيص لها فى إصدار أذونات عن الخزانة المصرية بمبلغ ٥٠ مليونا من الجنيهات لتحويل محصول القطن مع استمرار الاحتفاظ بأذونات الخزانة البريطانية المودعة كغطاء للبنكنوت المتداول عند العمل بالقانون الجديد ، على أن تغطى أية زيادة مقبلة فى الإصدار بأذونات على الخزانة المصرية أو بسندات أخرى . وقد أقر البرلمان مشروع القانون مع تعديلات طفيفة ، وبهذا ألغى النظام الذى كان قائما منذ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ وذلك بالنسبة إلى أية زيادة مقبلة فى الإصدار . وقد

ذكر سعادة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى فى الجمعية العامة لمساهمى البنك يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ « أن قيمة السندات المصرية فى الغطاء بلغت ٣٥٫٦٧٠٫٠٠٠ جنيها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ أى ٢١٫٧٥ ٪ من مجموع الغطاء بعدأن كان مقدارها ١١ مليونا فى أول يوليه سنة ١٩٤٨ أى ٧٫٧٥ ٪ من الغطاء » . وهكذا بدأت مصر فى عهد جديد ألغى فيه النظام الذى أدخل فى خلال الحرب العالمية الأولى وبدأت مصر فى الاعتماد على غطاء يتكون جزء كبير منه الآن من سندات الحكومة المصرية .

وقد قدمت داخل البرلمان وخارجه مشروعات ترمى إلى تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى واتفقت تلك المشروعات تقريبا على أن تصبح الحكومة مالكة لغالبية أسهم البنك المركزى أى أن يصبح البنك المركزي الجديد شبه حكومى أو نصف مؤمن . ونحن لا نرى مانعا من أن يحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى ، لأن الحكومة تودع فيه أموالها ، وتغطيه ثم تجدد له امتياز إصدار البنكنوت لمدة أربعين سنة أخرى ابتداءا من عام ١٩٤٨ ، ثم إن البنوك من ناحية أخرى تضع أرصدة دائنة فى ذلك البنك حتى أصبح البنك بمثابة بنك البنوك لها ، وأخيرا فان البنك الأهلي قد سار فى السنين الماضية على أنظمة مصرفية وعرف أحوال الإصدار ، ولم يبق إلا أن يعطى الإشراف على وسائل الائتمان .

ولكنا نشترط لتحويل البنك الأهلى أن يزداد رأس ماله بحيث تكون غالبيه أسهمه فى أيدى المصريين وأن تصير إدارته بالتدريج ، وأن ينقسم البنك إلى قسمين قسم يحتفظ بفروع البنك الأهلى كما هى ويدير عملياتها المصرفيه والتجاريه حتى لا تحرم البلاد من تلك المؤسسات . وقسم آخر يصبح هو البنك المركزي .

أما فكرة التأميم فنعارضها لأنها إن بدت حسنة فهى ليست أحسن السياسات التى يصح أن تتبع فى مصر ، وعلى الأخص فى هذه المسائل الدقيقة الشديدة الحساسية الخاصة بالبنك المركزى ، ونبنى أسباب معارضتنا للتأميم على ما يأتى : —

أولا : لانستطيع أن نسلم أنه لمجرد أن بريطانيا العظمى مثلا قد أممت بنكها المركزى ، فقد وجب علينا أيضا أن ننسج على منوالها ، وأن نتبعها في كل ماتتخذه من قرارات خاصة باقتصادها القومى . ومع ذلك فإن الباحث لأحوال بنك انجلترا قبل التأميم و بعده ، سيجد أن البنك لم يتغيرفيه إلا انتقال ملكية الأسهم للدولة ، وحصول هذه الأخيرة على الأرباح . أما سياسة البنك وسلطاته ووظائفه وطريقة إصدار البنكنوت عنده ووسائل مراقبته للائتمان ، فكلها أمور لم تمس ، حتى أن الإقتصاديين من الإنجليز أنفسهم يكتبون اليوم فى مؤلفاتهم أن التغيير الذى طرأ على البنك يكاد يكون تغييراً شكلياً ، إذ لايزال مجلس إدارة البنك مستمتعاً بما كان لديه من استقلال فى الماضى ، ولا يزال البنك يسير على خطة التعاون مع الدولة كما كان يفعل ذلك من قبل . ومع هذا كله فإن كثيراً من الإنجليز لم يوافقوا على خطة التأميم لاعتقادهم أن الحكومة ليست أصلح السلطات فى إدارة المسائل المالية والنقدية الشديدة الحساسية ، بل إنهم مع ماوصل إليه نظام حكومتهم من كفاءة ، وقدرة على الإدارة وسرعة فى انجاز الأعمال ، يسخرون كثيراً من أعمال الحكومة ، ويتهمونها باتباع نظام البيروقراطية . أى نظام المركزية الحكومية ، الذى تتركز فيه السلطة بيد عدد قليل من الأفراد ، لاينجزون الأعمال إلا بعد أمد طويل .

ثانيا — أن تأميم بنك انجلترا ليس إلا جزءاً من سياسة مرسومة وضعتها الحكومة الاشتراكية هناك ، وتستطيع الحكومة هنا أن تأخذ من محاسن

الاشتراكية الشيء الكثير عن طريق رفع مستوى المعيشة وتقليل الفروق الشاسعة بين دخول الأفراد ، دون أن يكون من الحتم عليها أن تؤمم البنك المركزى ، وإلا اقتضاها الواجب أن تؤمم هى أيضا عناصر الانتاج الأخرى ، كالاراضى الزراعية والصناعات الكبرى وغيرها ، وهذا مالا يتفق ومصلحة هذه البلاد وهى فى بدء نهضة صناعية لايمكن أن تقوم إلا فى ظل نظام فردى حر ، يسمح للملكات الاجتهاد والتفنن والابتكار أن تنشط وتعمل ، فى بناء نظام اقتصادى جديد ، يحقق الرفاهية للجميع ويعمل علي رفع مستوى الدخل الأهلى النقدى فى الجماعة .

ثالثا — أن تلك الدول المتقدمة ، والتى أممت بنوكها المركزية ، قد أحاطت بنوكها بهالة من أساطين المال والفكر الاقتصادى المبتكر المجدد ، ممن لانستطيع أن نضمن حرية تصرفهم لو كان البنك ملكا للحكومة ، وهذا مع افتراض وجود عدد كبير من هذا الطراز فى مصر الآن ، وحتى لو وفقنا إلى إيجاد عدد كاف من الخبراء المتضلعين فى هذه الشئون للاشراف على إدارة البنك المركزى ، فإن المسائل المالية والنقدية ، تحتاج إلى خبرة ودربة ومرونة ومران ، وهى صفات قد لاتوجد فى الكثيرين الذين يتفقهون فى النظريات ويتعمقون فى البحث دون أن تسمح لهم الظروف باختيار النظريات التي يعتنقونها ويؤمنون بها .

رابعاً — إن أخشى مانخشاه لو تأمم البنك المركزى ، وأصبح مصلحة تابعة لوزارة المالية ، أن تتدخل في تعيين رجاله إن عاجلا أو آجلا ، الطرق العتيقة البالية الخاصة بالوساطة وغيرها ، فيختار وجال السلطات العامة لهذه المؤسسة الهامة رجالا قد لا تميزهم كفاءاتهم ، مما يؤثر تأثيراً سيئا علي أحوال البنك .

خامسا ـ وزيادة على ذلك ، فإن وجود بنك مركزى مستقل ، تشرف عليه الدولة من بعد ، وتضع له القوانين التي تضمن بها معاونته لها وتعاونها معه ، هو أمر هام تفضله دول كثيرة ، فتسن القوانين التى تقيد بها البنك المركزى فى عملية إصدار أوراق البنكنوت مثلا ، ثم هى تسن قوانين أخري تعطى البنك حقوقا فى كثير من الأحايين ، حتى لا يتمادى فى إقراض الحكومة ، وبذلك يطمئن المشرع على أن الحكومة ـ مع مالها من سيادة على البنك المركزى ـ لها عنده حدودا لا تستطيع أن تتخطاها إلا بتشريع جديد ، وبذلك يؤمن عدم الإسراف فى اتباع سياسة نقدية قد تشط في اتجاهاتها فتؤدى إلى تضخم نقدى وبيل .

وخلاصة القول إن السياسة التي تتبعها دولة من الدول لتحسين اقتصادها القومى . قد لا تكون هى أحسن السياسات التى تختارها للاقتصاد المصرى وكل ما علينا هو أن نعمل على تمصير رأس مال البنك الأهلى ، وتمصير إدارته قبل أن نحوله إلى بنك مركزى .

وعلى أية حال فإن النظام المصرفى فى مصر يحتاج إلى إصلاح كبير ، ولن يتم ذلك الإصلاح إلا إذا أنشىء بنك مركزى يساعد على تكوين سوق للنقد وتوجيه المنشآت المالية والتجارية والصناعية والزراعية نحو الأهداف التي تحقق المصلحة العامة .

مؤلفات

الأستاذ وهبة مبيض

		ص
١ ـ محاضرات فى الاحصاءات الاقتصادية	« نفد »	—
٢ ـ اقتصاديات السكون والحركة	« نفد »	—
٣ ـ مقدمة علم الاقتصاد : القيمة والتوزيع بالاشتراك مع الدكتور عبد المنعم البيه		٩٥
٤ ـ نظرية النقود والائتمان بالاشتراك مع حضرة الدكتور أحمد نظمى عبد الحميد		٦٠
٥ ـ أصول النقود	« تحت الطبع » : يظهر فى نوفمبر سنة ١٩٤٩	
٦ ـ بين الاشتراكية والرأسمالية	« تحت الطبع » يظهر فى إبريل سنة ١٩٤٩	
٧ ـ البنك المركزى	« تحت الطبع » يظهر فى مايو سنة ١٩٤٩	

مؤلفات

الدكتور عبد المنعم البيه

١ ـ مقدمة علم الاقتصاد : القيمة والتوزيع
بالاشتراك مع الأستاذ وهيب مسيحه

٢ ـ اقتصاديات البنوك

مطبوعات

قسم الاقتصاد كلية التجارة

مشكلة الدولار :
الأستاذ أحمد حسنى أحمد المعيد بقسم الاقتصاد بكلية التجارة
راجعه وقدم له الأستاذ وهيب مسيحه أستاذ الاقتصاد السياسى
«تحت الطبع»